جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-

كلية العلوم الاقتصاديةِ والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة:علوم مالية و محاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : زكور محمد زهير

بعنوان:

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفق الإفصاح في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–ورقلة–

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11 / 06 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/غوالي محمد البشير .....(أستاذ محاضر جامعة ورقلة)/رئيسا

الدكتور/ بن مالك محمد حسان.....(أستاذ محاضر جامعة ورقلة) /مشرفا

الدكتور / بن ساحة علي .....(محاضر جامعة ورقلة)/ مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013.

إهداء

بسم اله الرحمن الرحيم الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

إلى من أفنت زهرة شبابها لترعاني و تعلمني أحسن تعليم و أحسن تربية إلى

من ضحت بصحتها في سبيل أن أصل إلى ما عليه أنا الآن

"إليك أمي الغالية حفظك الله و رعاك."

إلى والدي و إخوتي

إلى جميع أصدقائي الدين كانوا معي في شتى العواقب

إلى كل من يناضل في سبيل العلم و المعرفة

إلى كل من يتصفح هدا البحث المتواضع

فأرجو منك الدعاء في كل حرف أو كلمة تفيدك

محمد زهير

كلمة شكر و عرفان

أشكر المولى تعالى الذي مدني بالقوة اللازمة لإنجاز هدا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل
"بن مالك محمد حسان"

بقبوله على الإشراف على هدا البحث و على ما تكرم به علينا و من سعة نصح و إرشاد,

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل موظفي
"مؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA"

على حسن إستقبالهم و تعاونهم معنا على تزويدنا ببعض المعلومات

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة على الإرشادات و الملاحظات التي سيقدمونها

وا إلى كل من علمنا حرفا فصرنا على ما نحن عليه و كل معلمينا في مسيرتنا الدراسية

إلى كل من وقف معنا و لو بالدعاء و الكلمة الحسنة

الملخص:

يهدف هدا البحث إلى تبيان دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الإفصاح الجيد و الشفاف في القوائم المالية للبنوك التجارية، وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم ذلك من خلال فصلين لتغطية كل الجوانب تم في الفصل الأول عرض الأدبيات التطبيقية و النظرية للموضوع وفصل ثاني تمثلا في الدراسة الميدانية عن طريق دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA سنة 2012 حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والالتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والالتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية :الإفصاح، البنوك التجارية، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

Résumé

Cette recherché vise à démontrer comptabilité de préparation des états financier pour les banque algérienne avec les exigences relatives à la divulgation comptable et les normes comptable internationales dans application des systèmes comptable financier SCF, cette étude explique et affiché application des banque algérienne et de leur systèmes comptable financier, et a compare l'étendue de son application et de son engagement envers les exigences de divulgation et les normes comptable internationales .

Pour atteindre les objectifs de cette étude qui a été faite à travers aine chapitres théoriques qui ont couvert tout les aspects du sujet. le troisième qui une étude de cas du rapport annuel pour l'année 2012 de la banque du nationales d'Algérie BNA.

A la fin de notre recherche, nous pouvons conclure que la BNA a limité l'application du système par rapport à ses exigences de divulgation sein des états financiers, il y a de nombreuses imperfections à corriger et des engagements à suivre afin d'avoir une meilleure crédibilité et une transparence des états financiers des banques algériennes.

Mots clés: la divulgation comptable, les banques commerciales, les normes

Comptables internationales, système comptable financière, des états financi

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	V
قائمة الملاحق	VII
قائمة الإختصارات و الرموز	VII
المقدمة	IX
	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية	
المبحث الأول:الدراسة النظرية	03
المبحث الثاني:الدراسة التطبيقية	14
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات	20
المبحث الثاني:مناقشة و تحليل النتائج	29
الخاتمة	61
قائمة المصادر و المراجع	64
الملاحق	66

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1-1	نموذج قائمة ميزانية البنك وفق المعايير المحاسبية الدولية	35-34
الجدول رقم1-2	نموذج قائمة حسابات النتائج وفق المعايير المحاسبية الدولية	37
الجدول رقم1-3	نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعايير المحاسبية الدولية	39
الجدول رقم1-4	نموذج قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية	42
الجدول رقم2-1	قائمة الميزانية لبنك BNA سنة 2012 أصول	43
الجدول رقم2-2	قائمة الميزانية لبنك BNA سنة 2012 خصوم	45
الجدول رقم2-3	قائمة خارج الميزانية لبنكBNA سنة 2012	47
الجدول رقم2-4	جدول حسابات النتائج لبنك BNA سنة 2012	48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم1-1	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	07
الشكل رقم 2-2	شرح الهيكل التنظيمي	08

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول حسابات النتائج لسنة 2012-2011	68
02	جدول قائمة الميزانية(أصول) لسنة 2012-2011	69
03	جدول قائمة الميزانية(خصوم) لسنة 2012-2011	70
04	جدول قائمة خارج الميزانية لسنة 2012-2011	71

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات	الدلالة
BNA	Banque Nationale d'Algerie البنك الوطني الجزائري
SCF	**Système Comptable Financier** النظام المحاسبي المالي
IFRS	**International Financial Reporting Standards** معايير التقارير المالية الدولية
IAS	**International Accounting Standards** المعايير المحاسبية الدولية
CNG	**Conseil nationale Comptabilité** المجلس الوطني للمحاسبة
PCG	**Plan Comptable Général** المخطط المحاسبي العام

المقدمة العامة

أ. توطئة :

إن استمرار عمل البنوك و المؤسسات المالية و تقدمها يرتبط بقدرة تعاملها مع المستقبل ، مع الاستجابة لكافة التغيرات البيئية و الاقتصادية و السياسية و الفنية و الاجتماعية ، فحسن أدائها و ضمان سلامتها حظي بالاهتمام العام و الخاص و خاصة ما يتلق بلائمتها المالية و مدى توافر السيولة لديها و درجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة ،فالعمليات المصرفية تتميز بالدقة و التنوع و السرعة في إنجاز المهام ،كل دلك من أجل تحقيق أهدافها في ظل وجود نظام فعال و محكم للمحاسبة.

ويرجع السبب في ضرورة أن تكون لهذه المؤسسات المالية نظامها المحاسبي والمالي الخاص بالطبيعة الخاصة المميزة أو الخدمية الأخرى، مما تتطلب معه ضرورة مراعاة تلك الخصائص عند تصميم النظام المحاسبي لتلك المؤسسات حيث يلعب هذا النظام دورا فعالا في إنتاج البيانات الخاصة التي تستخدم في تقييم أنشطة هذه المؤسسات والإفصاح عما تقوم به من خدمات للاقتصاد الوطني.

وقد أخذت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من جانفي 2010 الذي يقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية والمالية، والذي يعتمد على تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، كما أخذ بنك الجزائر بشن قوانين لضبط العمل وعرض شكل القوائم المالية وفق هذا النظام.

ب.إشكالية البحث:

بناء على ما سبق فإن الإشكالية تنحصر في التساؤل التالي:

"ماهو دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الإفصاح في البنوك التجارية ؟"

للإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الجزئية التالية:

- ✓ ماه ية النظام المحاسبي البنكي ؟
- ✓ هل يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك في النظام المحاسبي المالي عن كافة المعلومات التي تتعرض لها الأدوات المالية ؟
- ✓ هل تقوم البنوك الجزائرية بالإفصاح في القوائم المالية وفقا لمعيار الإبلا غ المالي IFRS07؟

ت.فرضيات البحث:

- ✓ قامت البنوك الجزائرية بإعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي والنظام 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009 ؛
- ✓ يساهم النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة واضحة للمركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية وذلك بالإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لمستخدمي هذه القوائم؛
- ✓ يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الجزائرية عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي؛

ث .مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة؛
- ✓ رصد دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية وما سيمنحه من ثقة ومد لولية القوائم المالية وبالتالي جودة المعلومات والبيانات المفصح عنها لمستخدمي هذه القوائم؛
- ✓ معرفة مدى توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية للبنوك مع المعايير المحاسبية الدولية؛

ج.أهداف الدراسة و أهميتها :

تمثل أهداف الدراسة معرفة مدى تأهل البنوك الجزائرية و التزامها بنشر القوائم المالية و الحكم على درجة الإفصاح من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية، خاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك و المؤسسات المالية.

تتجسد أهمية بحثنا مع العلم بأن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، هوإعداد القوائم والتقارير المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي مما يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة إلى الحاجة الماسة للإفصاح في هذه القوائم و يجب أن تكون شاملة و كافية لمواجهة جميع احتياجاتهم .

ح.حدود الدراسة :

- ➢ **الإطار الموضوعي**: تتمثل دراسة النظام المحاسبي البنكي و متطلبات الإفصاح وفق هدا النظام.

- **الإطار المكاني**: تمت الدراسة الميدانية حول البنك الوطني الجزائري .BNA
- **الإطار الزمني**: تمت إجراءات الدراسة حول القوائم المالية لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 .

خ.منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم النظام المحاسبي المالي و البنكي ، كما يحاول هدا المنهج أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة.

د.مرجعية الدراسة :

الاعتماد في هده الدراسة على الكتب في مجال المحاسبة ،و بعض الأبحاث العلمية و مذكرات الماستر و الماجستير ،كما تم الاعتماد على القرارات و المراسيم ،و القوانين المحاسبية .

ذ.صعوبات البحث:

بطبيعة الحال لقد تعرض الباحث إلى جملة من الصعوبات و هي على التالي:

- ✓ صعوبة استقاء المعلومات من البنك خاصة مع قلة وجود موظفين مؤهلين للعمل بالنظام المحاسبي المالي؛

ر.هيكل البحث :

لإنجاز هدا البحث تم تقسيمه إلى فصلين ،الفصل الأول و يتمثل في الأدبيات النظرية للموضوع و المتمثل في دراسة النظام المحاسبي المالي البنكي و متطلبات الإفصاح حول هدا المعيار أما في الأدبيات التطبيقية فقد تناولنا أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع أما بالنسبة للفصل الثاني تمثل في الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA.

الفصل الأول:

الدراسة النظرية

تمهيد:

تعد البنوك أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية تنشيط واستمرارية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة ، و بالرغم من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي فإنها أدت إلى تطوير عملياتها البنكية ، وفق تلك المتغيرات التي مست الاقتصاد العالمي هدا ما يدل على أن البنوك في تطور سريع.

كما يعتبر النظام المحاسبي أساس كل مؤسسة مهما كان نوعها تجارية، صناعية أو مالية، و لتوضيح صورة نظام أي مؤسسة يجب التعرف على مختلف التقارير المالية و المحاسبية.

حيث سنتناول في هدا الموضوع الجانب المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و البنكي كما تم التطرق إلى المخطط المحاسبي البنكي و هدا في المبحث الأول من الفصل الأول،أما في المبحث الثاني تطرق الباحث إلى مراجعة أهم الدراسات السابقة حول الموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

سنتناول في هدا المبحث مفاهيم حول النظام المحاسبي البنكي ،تعريفه ،خصائصه و عناصره،و أهم المبادئ التي يقوم عليها كما تم التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق معيار IFRS07 .

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي البنكي.

الفرع الأول: تعريف بالنظام المحاسبي البنكي

يعد النظام المحاسبي للبنوك أحد الأنظمة المحاسبية الخاصة، حيث أنه يختلف عن النظام المحاسبي الموجود في المؤسسات الأخرى . فبمزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي والمالي لابد أن يتم وفق نظام محاسبي خاص، يكون سليم ودقيق.

أولا: تعريف بالنظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجا عته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1]

نشير إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مستمد من النظام الأنجلوسكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG .

و جاء لتحقيق جملة من الأهداف هي:[2]

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات ؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

[1] سفيان بالقاسم، **النظام المحاسبي المالي و ترشيد عملية إتحاد القرار في سياق العولمة و الأسواق المالية** ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2009-2010،ص246.

[2] أبت محمد مراد ،أبحري سفيان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف"،ملتقى دولي حول **الإطار المفاهيم للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS**،الجزائر،13-15 أكوبر 2009،ص4-3.

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا للمحاسبة المالية و ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوفات مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، وتشمل الكشوف المالية على ما يلي :

– الميزانية؛

– جدول حسابات النتائج؛

– جدول تغيير الأموال الخاصة؛

– ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج؛

بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية :

– التعاونيات و الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

ثانيا : النظام المحاسبي البنكي

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع، تسجيل وعرض العمليات اليومية، في دفاتر، بغرض تفسيرمحتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج، من أجل تسهيل عملية فهمها، لاسيما أعوان البنك والمستخدمين، فمن خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية.[1]

النظام المحاسبي يشمل على مجموعة من النماذج و السجلات و الإجراءات و الوسائل المستخدمة في تسجيل و تلخيص و تقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة .

[1] **توفيق زرمان "فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة** ،"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية جامعة منتوري– قسنطينة سنة 2006،ص21.

يعرف النظام المحاسبي بأنه مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر والتقارير العرفية والقانونية المطوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة و الأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع، و التعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي أنشئ من اجله .

الفرع الثاني: خصائص و عناصر النظام المحاسبي البنكي.

أولا: خصائص النظام المحاسبي البنكي.

إن النظام المحاسبي الجيد الذي يحقق أهدافه الأساسية في البنوك التجارية يجب أن يتميز بعدة مميزات أساسية و هي:[1]

– الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية.

– يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة وللفروع من جهة

يوضع النظام المحاسبي لتلك البنوك على أساس الفترة المحاسبية و هي يوم واحد بمعنى أنه يتضمن إعداد موازين يومية، و إجراء مطابقة اليومية بين الدفاتر المختلفة و حرصا من البنك على توفير الثقة .[2]

ثانيا: عناصر النظام المحاسبي البنكي.

تختلف النظم المحاسبي باختلاف طبيعة النشاط و العمليات التي تقوم بها المشروعات ،لاكن من الضروري إن تكون عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي:

أ - النظرية المحاسبية:

يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس(نظرية القيد المزدوج)، والتي تعني أن كل يقوم عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة[3].

---

[1] فايق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، الأردن،2008.

[2] نجا لد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية –الطرق المحاسبية الحديثة–**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، .الأردن،2004 ص123

[3] دادة دليلة ،**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012،ص23.

ب -الطريقة المحاسبية:

يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الدفاتر المساعدة، والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية وتتمثل في (يوميات ودفتر أستاذ) .

ج- المجموعة المستندة:[1]

وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي و تتمثل في الشيكات ،إشعارات لخصم (مدينة ودائنة) .

ت-المجموعة الدفترية:

وهي مستندات التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات.

د-القوائم المالية :

وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية.

د- الإجراءات المحاسبية :

وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، كما تقوم بمراقبة العمليات البنكية مع الحرص عل السرعة و الدقة في الأداء و إنجاز العمل .

هـ- الإجراءات الرقابية[2]:

وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها :التدقيق الداخلي، التفتيش، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء...الخ.

و- الموظفون:

وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

---

[1] جعفر عبد الإله نعمة، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، .الأردن،2007 ،ص46

[2] مسعود رواي "**أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي** المالي" مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013/2012،ص 30 .

الفرع الثالث : مبادئ النظام المحاسبي البنكي

تقوم محاسبة البنوك على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبة العامة و هي على التالي:

-مبدأ ثبات الطرق:

يعني هذا المبدأ أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى أخرى، وفي حالة الخروج على هذا المبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب التي أدت إلى التغير، وأثر ذلك على القوائم المالية.

-مبدأ التكلفة التاريخية:

يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر المحاسبية لكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراءه إلى غاية التنازل عنه ويظل الأصل (أراضي، مباني، معدات ...الخ) في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، ويرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود.

-مبدأ الموضوعية:

تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية،و تعرف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية و يحرص المحاسب عند التسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على دليل موضوعي كفاتورة الشراء بشيك الذي تم بموجبه الدفع حيث يعمل هدا الدليل على تعزيز القياس المحاسبي و جعله بعيدا عن التحيز و بالتالي الاعتماد على مبدأ الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبي أكثر شفافية حيث تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية و النتائج الحقيقة للبنك.[1]

-مبدأ الحيطة و الحذر:

ويعني هذا المبدأ أنه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح وذلك بعدم إثبات أي إيراد إلا بعد تحققه بشكل فعلي، أما التكاليف أو الخسائر فهي على العكس تماما تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محملة فقط يجب تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم والسندات الموجودة في محفظة البنك[2].

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم،"**محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص29

[2] فايزة زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.ص 25.

-مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:

يقتضي هدا المبدأ مقابلة إيرادات كل فترة مالية بالنفقات الخاصة بهده الفترة و صولا لنتيجة نشا ط المشروع من ربح أو خسارة.

-مبدأ الدورية:

يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12شهرا (سنة مالية) وتبدأ عادة من01/01 إلى 12/31 كما هو الحال في الجزائر، ويترتب على هذا المبدأ إعداد القوائم المالية السنوية للبنك في نهاية كل سنة، للتعرف على النتيجة السنوية ربح أو خسارة، كما يترتب على تجاهل هدا المبدأ عدم حساب أرباح و خسائر كل سنة مالية و عدم دفع الضرائب المستحقة للدورة و عدم توزيع الأرباح للمساهمين في نهاية السنة المالية .

-مبدأ استقلالية الدورات:

و يعني إن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها و تقبض إراداتها، لكي تظهر نتيجة الدورة سواء كانت ربح أو خسارة بصورة صادقة.[1]

المطلب الثاني: المخطط المحاسبي البنكي

انطلاقا من كون النشاط البنكي يختلف عن باقي الأنشطة سواء من حيث طبيعة المنتوج أو من حيث الإطار الذي ينشط فيه ،ونظرا للتميز في أنشطة البنوك وما له من تأثير على النظام المحاسبي لها، نجد أن أبرز هذه الوسائل هي إنفراد البنوك بمخطط محاسبي خاص يختلف عن المخطط المحاسبي لباقي المؤسسات.

الفرع الأول: نشأة المخطط المحاسبي للبنوك

بناءا على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 17 نوفمبر1992 ، تم صدور وإعلان النظام 92- 08 الذي يتضمن ويحدد المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .حيث أنه بواسطة القواعد المحاسبية سوف يوضح هدا النظام المبادئ المحاسبية العامة و قواعد التقييم الخاصة بها.

[1] توفيق زرمان ،مرجع سابق ذكره ،ص25.

حيث ألزمت المادة02 من هدا النظام كافة البنوك و المؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبة وفق المخطط المحاسبي للبنوك بداية من تاريخ 1993/01/01[1]، وإلزامية المطابقة تخص الترميز، التسمية ومحتوى حسابات العمليات .ولا يمكن للمؤسسات الخاضعة مخالفة هذا القانون إلا بإذن خاص من البنك المركزي.

الفرع الثاني :مبادئ المخطط المحاسبي للبنوك

تتمثل المبادئ المحاسبية العامة للمخطط المحاسبي للبنوك فيما يلي:[2]

– التكاليف والإيرادات الموجودة أصلها في العمليات المحققة خلال السنة يجب أن تكون ملحقة.

– الممتلكات تسجل محاسبيا بالوحدة النقدية، حيث أن الممتلكات المكتسبة بصفة فردية تسجل بتكلفة الحيازة و تحتفظ بهده التكلفة.

– الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق للميزانية المنتهية للسنة السابقة.

الفرع الثالث :أهداف المخطط المحاسبي للبنوك

– حماية المودعين:

يعد البنك وسيطا بين المودعين والمقترضين، فلابد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات وتقديمها في شكل قوائم بصفة تسمح بالقياس الصحيح لسيولة البنك وحساب النسب التسييرية.

– مراقبة ومتابعة الكتلة النقدية:

يتم تحديد مكونات الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية.

– مراقبة العمليات على العملة الصعبة:

تتم مراقبة العمليات على العملة الصعبة عن طريق متابعة الالتزامات على العملة الصعبة، مع إبراز نوع العملة، وطرق تقييمها، وطبيعة العملية على هذه العملة الصعبة (عمليات فورية أو عمليات آجلة).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 02 ، النظام 92-08 المؤرخ في:17 نوفمبر 1992 المتضمن المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد13،ص19.

[2] حاج محمد فتاح، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه** – حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.ص 22.

– مراقبة العمليات السوقية:

تسعى مراقبة العمليات السوقية إلى إبراز مدى مساهمة العمليات التي يعالجها البنك في النشاط الاقتصادي للدولة . وتتم مراقبة العمليات السوقية بإبراز الطبيعة الاقتصادية للعمليات والالتزامات عن طريق تقسيم محاسبي.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فنجد أنه يختلف مفهوم الإفصاح لدى معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمساهمين، وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كمديريات الضرائب والبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان دلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة،و هو أنها تستهدف قياس النشاط الاقتصادي و إبلاغه للمستنفدين منه .[1]

كما عرف على أنه":العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام و معالجات"[2]

وقد عرف على أنه:" الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات و القوائم المالية و التقارير المحاسبة "[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات ،مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم،" **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص35

[2] عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي،" **تحليل ونقد القوائم المالية**"، دار الكتب المصرية، مصر، 1993 ،ص23

[3] لطيف زيود، حسان قيطيم، أحمد فؤاد مكية،"**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،المجلد 29 .، العدد 19.

القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة إطلاع على الدفاتر و السجلات للمؤسسة ،حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الاتصال الذي من دونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات نظام المحاسبي.[1]

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك، لأن رغم تطور طبيعة الأنشطة التي يمارسها البنك إلا أن القيود التي تحكم مزاولة أنشطة البنك لا زالت قائمة ،و بالتالي فإن الإفصاح في البنك يجب أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية قياس قدرة البنك على الاستمرار و الربحية و مركزه المالي من حيث درجة السيولة و الدرجة النسبية للمخاطر التي تواجه عناصر الأصول و الخصوم و كيف يتم مواجهتها من قبل الإدارة لأنه من المتعارف عليه أن البنك يمارس السيولة و الأمان و الحد من المخاطر.[2]

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC معيار IFRS 07 الأدوات المالية (الإفصاح) ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار نظرا لتطور عمل البنوك و ما له من أثر في سوق الأعمال ،و حاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها قابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية .[3]

الفرع الثالث: الا فصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبي الدولية

أولا –الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبي IAS01:

الكشوفات المالية هي عرض مالي لهيكل الكيان و مجموع العمليات التي يقوم بها ،و الهدف منها هو تقديم معلومات مالية حول الكيان ،أداءه، تدفقاته النقدية بغرض اتخاذ قرارات اقتصادية من قبل مستعملي أو قراء هده الكشوفات.[4]

---

[1] بوطرفاية أحمد،بختي إبراهيم و شعوبي محمود فوزي خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبي الدولية IAS/IFRS مجلة الباحث ،سلسلة العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير،العدد07 ،ورقلة2009/2010 ص84.

[2] بن فرج زينة **الاتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة بأجي مختار عنابه ،22/21 نوفمبر2007، ص6-7,

[3] طارق عبد العال حماد،" **موسوعة معايير المحاسبة–شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية–عرض القوائم المالية**" (**2**) الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص-447 – 448.

[4] غانم شطاط المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ،الطبعة الأولى، مكتبة نوميديا للنشر ،22 شارع فيطوني عبد المالك ,قسنطينة 2009 ص 17.

ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 محل كل من المعايير المحاسبية التالية:[1]

حل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي IAS05 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي IAS30المتعلق بالأصول و الخصوم المتداولة.

ويدور المعيار IAS01 حول المحاور الرئيسية التالية:[2]

– تحديد الإطار الكلي لعرض القوائم المالية (مكوناتها، شكلها،طرق إعدادها و مزاياها)؛

– التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخدها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية؛

– تحديد أسس عرض القوائم المالية للتأكيد على قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة لفترة مالية سابقة، أو مع قوائم مالية لمؤسسات مالية؛

ثانيا –الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبيIFRS07:

إن تطور النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وذلك من خلال تخصيص معيار يتعلق بالإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية و كيفية تدبر الكيان لتلك المخاطر هو المعيار IFRS07 .

ولشرح متطلبات المعيار IFRS07 يجب التطرق إلي أهم المصطلحات الواردة فيه وهي كالتالي:

1– الأداة المالية: هي أي عقد يفرض على مؤسسة ما التزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أداة مالية أو مبادلة أداة مالية بناء على شروط يحتمل أن تكون مواتية مع مؤسسة أخرى.[3]

2– الأصل المالي: وهو نقد أو حق تعاقدي لاستلام أموال أو أصول مالية أخرى من مؤسسة أخرى.[4]

3– الالتزام المالي :وهو عبارة عن التزامات تعاقدية من أجل تسليم نقد أو موجودات مالية لمؤسسة أخرى.

---

[1] طارق عبد العال حماد، "**التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص12 .

[2] خالد جمال الجعارات،"**معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007**"الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.،2008 ،ص 94

[3] طارق عبد العال حماد،"**موسوعة معايير المحاسبة–المحاسبة على الاستثمارات والمشتقات المالية**"–، الجزء الثالث، مكتب الناسخ حيت للكمبيوتر والطباعة، مصر،2002،ص 13 .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام 08-09المؤرخ في 2009/12/29، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 14، ص19 .

4- المشتق المالي : تعرف المشتقات المالية بأنها عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي،لا تتطلب استثمارات مبدئية و تعتمد قيمتها على الأصل المعني موضوع العقد .

ثالثا- متطلبات المعيارIFRS07:

يتطلب هدا المعيار في الكشف عن المعلومات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية بالنسبة للوضع المالي الراهن للكيان و كدا أداءه المالي وتتمثل هده المعلومات في مايلي:

- معلومات ينبغي تقديمها في الميزانية بما في دلك معلومات عن الأصول و الخصوم المالية؛

- معلومات عن حساب النتائج و الأموال الخاصة، بما في دلك معلومات تتعلق بالإيرادات، المصارف، الأرباح و الخسائر المسجلة محاسبيا، و الخسائر في القيم العادلة لكل صنف من الأصول و الخصوم المالية؛

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية

المطلب الأول:الدراسات العربية

أولا: دراسة ، فايز زهدي الشلتوني – مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.

تهدف هده الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الفلسطينية .وكذلك تحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية للبنوك الفلسطينية وكيفية تحسين جودة الإفصاح فيها بما يوازي نظرائها في البنوك العالمية .حيث توصل الباحث في الأخير لعدة توصيات أهمها:

– أن تقوم البنوك و شركات التدقيق بزيادة المعرفة و الإطلاع لموظفيهم على المعايير المحاسبية الدولية؛

– تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للبنوك الفلسطينية بشكل يوازي القوائم المالية للبنوك الدولية؛

– إصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين؛

ثانيا: دراسة– دادة دليلة ،الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012.

تهدف هده الدراسة إلى توضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات لإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والالتزامات على الرغم من أن البنك يحصل على نسبة جيدة من الودائع الخاصة؛

– لم يقم البنك بالإفصاح عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة، المتضمنة لعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة؛

– غياب الملاحق و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنك و التي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و التي لا يمكن ذكرها في القوائم المالية؛

– لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والالتزامات على الرغم من أن البنك يحصل على نسبة جيدة من الودائع الخاصة؛

ثالثا:– دراسة توفيق زرمان "فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة ،"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة متنوري ،قسنطينة، سنة 2006.

تهدف هده الدراسة إلى توضيح قدرة إعتماد البنك التجاري على تقنية المحاسبة البنكية في عملية التدقيق والرقابة ، وتحديد درجة الفعالية بطريقة بسيطة من أجل الحكم في النهاية على نجاح أو فشل التنظيم الداخلي للبنك،وفي الأخير توصل إلى جملة من النتائج منها:

– إعتماد بنك الجزائر الخارجي على التمويل الممنوح من طرف بنك الجزائر في حالة تحقيق خسائر في نهاية السنة؛

– التأخر في إعداد الحسابات البنكية، لإرسالها إلى بنك الجزائر، بحيث تمتد مدتها إلى ثلاثة أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية، مما يعطي الوقت الكافي كذلك للتعديل أو التحكم في الحسابات؛

– إغفال دور البورصة الجزائرية في إعطاء مجالا للبنوك لتعبئة المدخرات ومنح الأموال المطلوبة؛

– وضوح القواعد التنظيمية الصادرة، رغم ذلك عدم وجود الصرامة في تطبيقها لدى المسؤولين؛

رابعا :دراسة مسعود رواي "أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي" مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013/2012.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الافصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية و الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية، فهو يقدم معلومات محاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية.

وتكمن أهمية الدراسة في ابراز دور وأهمية الافصاح المحاسبي للبيانات المالية في البنوك الأمر الذي يكسب هذه الأخيرة مزيدًا من المصداقية والشفافية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بيان مدى تطبيق البنوك التجارية لقوانين النظام المحاسبي المالي.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك اهتمام واضح من قبل البنوك للسياسات المحاسبية المتبعة في هذه البنوك مما يكسبها مصداقية في المعلومات ، وبالتالي الاعتماد عليها بشكل كبير ،حيث أن أغلب البنوك تقوم بالإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية المطبقةسواء تعلق الأمر بتطبيق معايير محاسبية دولية أو من خلال الافصاح عن طرق الاهتلاك و الافصاح عن المخاطر البنكية أو القيام بنشر تقارير مالية ،وبالتالي تسمح لأصحاب القرار الاستفادة بقدر لابأس به من المعلومات.

المطلب الثاني:ما يميز الدراسات السابقة عن الحالية.

الجدول **رقم (1-1): مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.**

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	تهدف معظم الدراسات الى التعرف على متطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي و التي تعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية ، لأنها تعتمد في إتخاد القرار النهائي كما تعبر عن وجهة المؤسسة.	تهدف هده الدراسة إلى إبراز متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للبنك.
حدود الدراسة	بالنسبة لفترة البحث أجريت الدراسة في الفترة الممتدة مابين (2005م-2012م). بالنسبة للفترة الإحصائية كانت معظمها في الفترة الممتدة ما بين(2005م-2010م)	بالنسبة لفترة البحث أجريت الدراسة في الفترة الممتدة مابين(2013م-2014م) بالنسبة للفترة الإحصائية كانت ما بين (2011م-2012م).
بيئة الدراسة	أجريت الدراسة في بيئات مختلفة شملت مؤسسات جزائري ومؤسسات أجنبية	أجريت الدراسة في بيئات جزائرية
المنهجية	إعتمدت أغلب الدراسات على الدراسة الميدانية و المنهج التحليلي الوصفي . أما بالنسبة للطريقة المستعملة في جمع البيانات تمثلت المقابلة .	إعتمدت هده الدراسة الميدانية على المنهج التحليلي الوصفي . أما بالنسبة للطريقة المستعملة في جمع البيانات تمثلت المقابلة .
مجتمع الدراسة	يتكون مجتمع الدراسة مجموعة من المؤسسات و المكاتب محافظي الحسابات.	يتكون مجتمع الدراسة من البنك الوطني الجزائري ،ورقلة.

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات الدراسة.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصل الأول عن موضوع" النظام المحاسبي المالي و دوره في تعزيز وظيفة الإفصاح في البنوك التجارية" يأتي الآن الفصل الثاني و الذي يشمل الدراسة التطبيقية و التي هي إسقاط للمفاهيم النظرية على أرض الواقع و على المؤسسة المدروسة ،و المتمثلة في البنك الوطني الجزائري و الذي يعتبر أحد أهم القطاعات التجارية في الجزائر.

وقد حاولنا في هدا الفصل رصد متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي حتى تصبح خالية من الغموض و تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات بشكل سليم.

بداية سوف نقوم بدراسة المؤسسة مع عرض الهيكل التنظيمي الخاص بها ،ثم نقوم بعرض القوائم المالية للبنك ثم القيام بتحليل النتائج .

المبحث الأول :دراسة الطريقة و الأدوات

سوف نقوم في هدا المبحث بتبيان الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية و تحديد المنهج و الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول:طريقة الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بالدراسة الميدانية و دلك بإسقاط الدراسة النظرية على أحد المؤسسات التجارية، و عليها سوف نتطرق إلى طريقة إجراء هده الدراسة الميدانية من خلال منهج و متغيرات الدراسة ،تقديم عينة الدراسة.

أولا:منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة التي قمنا بها،بقصد الإلمام بجوانب الموضوع و الوصول إلى الأهداف واستخلاص النتائج و الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام منهج دراسة حالة لجمع المعلومات و تحديد النتائج المتوصل إليها.

ثانيا: تقديم عينة الدراسة

هناك عدة تعار يف للبنك الوطني الجزائري , لكن بصفة عامة نقول , يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال , كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

التعريف بالمؤسسة: أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ,إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة ,سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 , أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ,حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ,التجارة ,الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما انه من الممكن أن تقوم ب:

إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.

- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بضمانات أو بدون بضمانات.
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء, خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ,تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88- 03 و 88- 04 الموافق ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 الموافق ل 21 جوان 1988 و قانون 88-177 الموافق ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم ,قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

1- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة" وسائل الإنتاج".

2- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم, المحروقات, الهيدروليكي".

3- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".

4- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

- **مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري.**

أ-مهام البنك الوطني الجزايري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و الهام و يقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

و يمكن تلخيص أهم و وظائف البنك فيما يلي:

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد و التحويلات...
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.
- تمويل التجارة الخارجية.
- خصم الأوراق التجارية و المالية.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.
- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها.
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية .

تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به.

ب- أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...الخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

الشكل (1-1) :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

تتمثل هذه الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي:

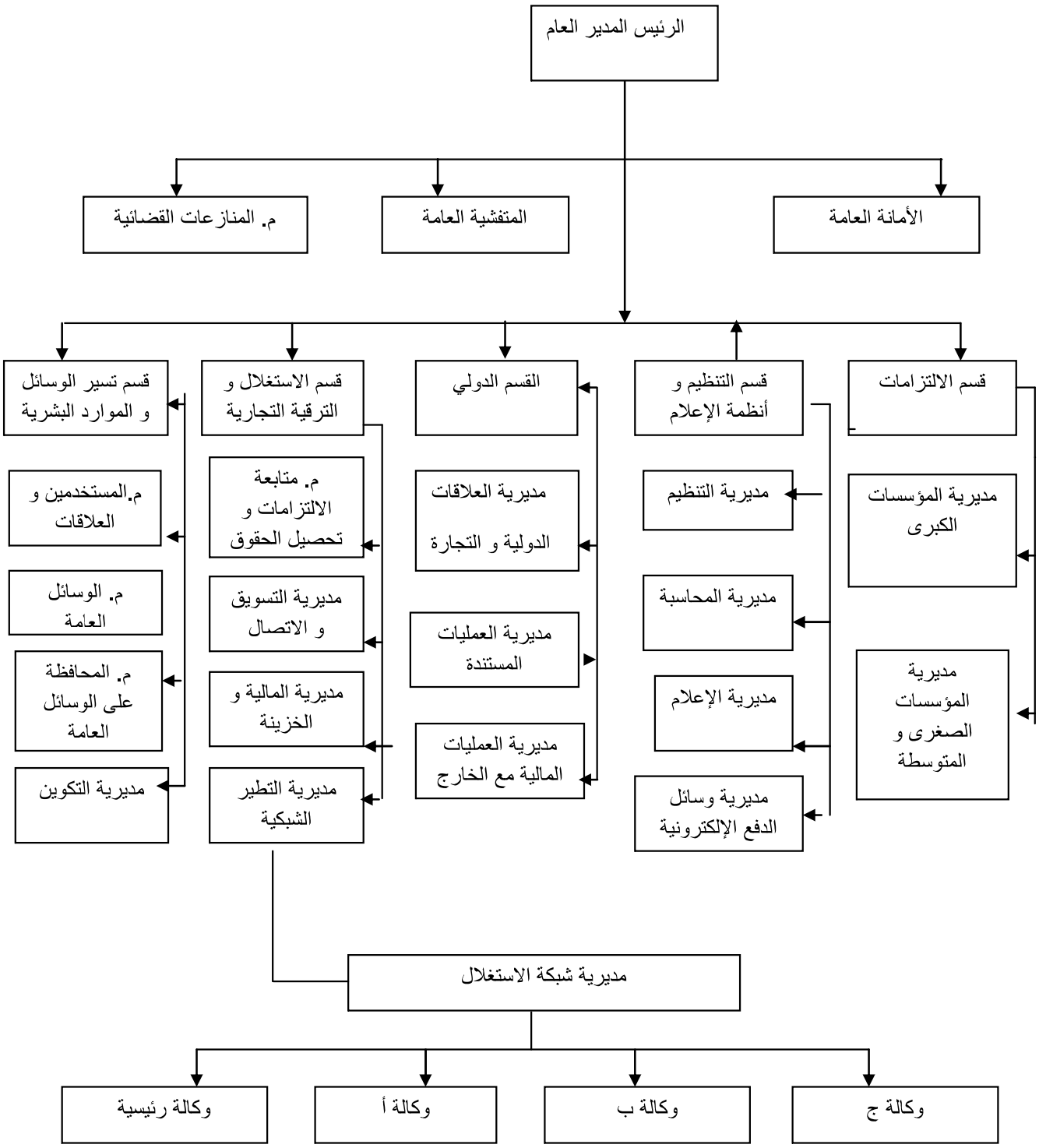

المصدر: الطاهر لطرش- تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة2 ص20.

الشكل (1–2) : يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

1– الخلية الإدارية:

وهي الخلية المسيرة للوكالة, بحيث تضم: المدير, نائب المدير, الأمانة العامة.

1–1– المدير: وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي.

ومن أهم مهامه:

– السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين؛

– يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية؛

– كما يقوم المهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة,استقبال شكاوي الزبائن....الخ.

1–2– نائب المدير: وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك, ويقوم بـ:

– تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق؛

– يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

1–3– الأمانة العامة: تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة, كما تعمل على:

– إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح؛

– تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات؛

– استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.

2– مصلحة الصندوق: تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

2–1– الصندوق: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي, بحيث أن الرئيسي يستقبل

الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة.وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي.

ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

– **الإيداع**: وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

– **السحب**: يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه إما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

2–2– التحويلات: تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد)، وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

كما يمكننا توضيح العملية في الشكل التالي:

3– مصلحة القروض والالتزامات: تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي: مصلحة الدراسات, مصلحة القروض المصغرة, مصلحة قروض المؤسسات المصغرة, قروض القطاع العام والخاص, مصلحة القرض العقاري+أسرتك، أما مصلحة الالتزامات تهتم بـ 3 مصالح: المتابعة الإدارية, مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات, قسم النشاط التجاري.

3–1– مصلحة القروض: وهي بدورها تضم المصالح التالية:

3–1–1– مصلحة الدراسات: مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:

– استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف؛

– اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة, المبلغ التسديد, مناقشة الضمانات.

3–1–2– مصلحة القروض المصغرة: وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومتخصصة لمشاريع صغيرة كالحرفيين.

3-1-3- قروض المؤسسات المصغرة: وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين:فرع ANSEJ و فرع CNAC.

3-1-4- قروض قطاع العام والخاص: بحيث أن:

- **الخاص**: يقوم بمنح قروض للمستثمرين, تجار, حرفيين...الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.

- **العام**: تهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.

3-1-5- قرض العقاري ومشروع أسرتك:

- **مصلحة القرض العقاري**: تعمل هذه المصلحة على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

- **مصلحة مشروع أسرتك**: وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

3-2- مصلحة الالتزامات: تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين:

3-2-1- مصلحة المتابعة الإدارية: يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض, كما تعمل على تجديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

3-2-2- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك, كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

3-2-3- قسم التنشيط التجاري: يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة الصعبة كما تعمل على:

أ- **فتح حساب الودائع للأجل**: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة

به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه, ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.

ب- إصدار آذنات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل, موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات.

ج- فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار.

4- مصلحة التعاملات الخارجية: وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات إلى خارج الوطن, بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

4-1- قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي، يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

4-2- قسم التجارة الخارجية: يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

- **الاعتماد المستندي:** يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري(الآمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

- **التسليم المستندي** : هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.

ثالثا:طبيعة متغيرات الدراسة

يتمثل هدا الموضوع في دراسة متطلبات الإفصاح و فق النظام المحاسبي المالي الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة،و

هنا يظهر لنا متغيرين تابع و مستقل فالمتغير التابع يتمثل في القوائم المالية للمؤسسة اما المتغير المستقل يتمثل في متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني:الأدوات المستعملة في الدراسة

بعد إختيار مجتمع الدراسة يتم الآن تحديد أدوات البحث المستعملة في جمع المعلومات و البيانات،و لقد إلتجينا إلى إستخدام كل من أسلوب المقابلة,

أولا: أسلوب المقابلة

لقد إخترنا في دراستنا و في أغلب الأحيان مقابلة شخصية مع أفراد مجتمع الدراسة،و المتمثلين في رؤشاء قسم المراقبة و بعض الأساتدة ،و دلك للحصول على المعلومات بشكل دقيق حتى نتوصل إلى نتائج دقيقة،

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، و يتم عرضها بشكل يمكن مستخدميها من مقارنتها بقوائم الدورة السابقة، و يأخذ النظام المحاسبي المالي بنفس القوائم المالية التي نص عليها مجلس المحاسبة الدولي.

و ليتم استخدام هده المعلومات بشكل أفضل يتم تحليلها، و تفصيل المعلومات المستخرجة منها لتوظيفها بفعالية أكبر.

المطلب الأول: دراسة النتائج

لقد قمنا بدراسة القوائم المالية لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وتتمثل القوائم المالية فيما يلي:

- قائمة الميزانية (أصول و خصوم)؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية ؛
- قائمة حساب النتائج.

الفرع الأول :إعداد القوائم المالية للبنوك وفق المعايير لمحاسبية الدولية:

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك على فهم خصوصية وطبيعة أنشطتها والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة، سواء كان ذلك حسب القوانين والإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أو المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر في تقييم الأصول والخصوم.

أولا :قائمة المركز المالي:

شامل بأصول وخصوم المؤسسة بالقيم الحقيقية يعبر عن الميزانية لها بتاريخ معين.[1]كما عرفتها لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها بيان بشكل جدول يلخص الأرصدة الدائنة و المدينة بعد إقفال سجلات المحاسبية وفق المبادئ المحاسبية.

[1]حنان رضوان حلوة،" **نظرية المحاسبة**"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا،سنة 1991،ص218.

ويلاحظ أنه في ميزانية البنك يراعي عند تبويب جانب الأصول أن يبدأ بالأصول المتداولة أولا وهي النقود الموجودة في الخزينة، ولدى الفروع ثم الأصول الثابتة بعكس الشركات الصناعية والتجارية، وكذلك في جانب الخصوم يبدأ بالخصوم المتداولة أولا ثم الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والأرباح.

وهناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية

1-نموذج تفصيلي لغايات إدارية؛

2-نموذج ملخص لغايات البنك المركزي؛

3-نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية؛

والقاعدة أنه تبوب الأصول والخصوم في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها، وعموما يجب أن يراعى في البنك التجاري وحسب المعيار IAS 30 الإفصاح على الأقل بما يلي من الحسابات.

1- الأصول

-نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛

-استثمارات مالية متاحة للبيع؛

-إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص) ؛

-قروض وسلفيات للعملاء؛

-استثمارات مالية في شركات أخرى؛

2- الخصوم

-أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛

-الودائع المستحقة لسوق المال؛

-المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛

-شهادات إيداع؛

-أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛

-أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛

3 -محددات قائمة الميزانية

الغرض من قائمة الميزانية لأي بنك تجاري لابد من توضيح كافة الحسابات وفق محدداتها كما يلي:

أ .**عناصر جانب الأصول** :وتتمثل في:

النقدية والاحتياطي لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك المحلية:

المتضمن كل من بخزائن البنك والاحتياطي النقدي: [1]

– الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية؛

– الأصول المتداولة التي تتناسب في سيولتها مع نشاط البنك، بالإضافة إلى الأصول الثابتة؛و نلاحظ أن هده المجموعة المحاسبية لا تتضمن أرصدة القروض الممنوحة للبنوك العقارية أو مؤسسات الائتمان الزراعي و التعاوني في شكل حسابات جارية.

المالية والاستثمارات المالية: سندات قروض عامة أو صكوك على الخزانة وسندات تأميم وصكوك صندوق الاستثمار وأذونات الخزانة وغير ذلك، من الأوراق التي تدرج تحت المفهوم الأصيل للأوراق المالية من أسهم وسندات، أما السندات الأذينية التي تصدرها بعض الهيئات والمؤسسات بضمان الحكومة وتخصمها البنوك التجارية فهي لا تعتبر من الأوراق المالية على النحو المطبق حاليا في بعض البنوك .بالإضافة إلى السندات طويلة الأجل التي تصدرها البنوك العقارية.

التسهيلات الائتمانية: وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة .ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف. العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية[2].

الأوراق التجارية المخصومة :وتشمل الأوراق التجارية المستندة والعادية التي تستحق الدفع حتى تاريخ الميزانية، ولا تشمل كلا من السندات الأذينية التي يحصل عليها البنك من العميل في شكل تعهد بدفع مبلغ معين في التاريخ المحدد لاستحقاق القرض، والأوراق التجارية المخصومة التي حل معاد استحقاقها ولم تدفع بعد حيث يدرج كلاهما ضمن مجموعة القروض والسلفيات.

القروض والسلفيات :وتشمل كافة القروض و الاعتماد الممنوح للعملاء سواء المضمونة وغير المضمونة.كما تتضمن القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة والسندات الأذينية التي تصدرها الهيئات و المؤسسات بضمان وزارة المالية و تخصمها البنوك التجارية.

---

[1] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات .التأمين)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007 .ص232.

[2] عبد العزيز الدغيهم، ماهرا لأمين، إيمان أنجرو،"**التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري**"، مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ،العدد3. 2006 ص 25.

الأصول الثابتة :وتشمل ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الإهتلاكات وفق القواعد المقررة .

الأصول الأخرى :وتشمل مجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصاريف المدفوعة مقدما، ومصاريف التأسيس والتأمينات والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي تدرج تحت أي مجموعة من المجموعات المحاسبية السابقة .

ب .عناصر جانب الخصوم :وتتمثل في ما يلي

الخصوم :يقصد بالخصوم كل حق مالي على المؤسسة للغير، فإذا كان هذا الحق للشركاء أو المساهمين ويتعلق برأس المال أو الأرباح المحجوزة – الاحتياطيات – سميت حقوق الملكية، أما إذا تعلق هذا الحق بالغير أو بالحساب الجاري الدائن للشركاء فإنه يسمى التزام.

الودائع: الدائنة في الحسابات المدينة أو أرصدة الودائع الآجلة الحسابات لأجل وبإخطار سابق وأرصدة والودائع وخطابات الاعتماد الدورية مستحقة الدفع والودائع بالعملات الأجنبية

الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلة :وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو المتخصصة وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج والناتجة عن التعامل البنكي بينها.

المبالغ المقترضة من المؤسسات البنكية :وتشمل القروض سواء قصيرة أو طويلة الأجل من البنك المركزي والبنوك الأجنبية التي حصل عليها البنك.

المخصصات لمقابلة التزامات خارجية :وتتضمن مخصص مكافآت تركية الخدمة، بالإضافة إلى مخصصات الضرائب ومخصصات التعويضات القضائية.

الخصوم الأخرى :وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما، والمصاريف المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم يتم دفعها بعد لمستحقيها والحسابات الدائنة الأخرى التي لا تدرج تحت أي من

حسابات رأس المال :وتشمل رأس مال الأسهم والاحتياطات القانونية والاحتياطات الأخرى. كما يعول عليها كمصدر أساسي لحماية أموال المودعين حيث تعد خط الدفاع الأول لامتصاص الخسائر، كما تعتبر ضمانا عن حد الإقراض لكل عميل على حدا وبصفة خاصة في البنوك العاملة في اقتصاديات حرة.

المخصصات التقويمية :وتتمثل في مخصصات الإهلاك واستبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك فيها وهبوط الأوراق المالية، وهذه المخصصات ترتبط بأصول في الجانب الآخر في قائمة الميزانية، ويغلب على نسبة هامة من هذه المخصصات طبيعة الاحتياطات حيث غالبا ما تستهلك البنوك أصولها الثابتة في سنة السلفيات المشكوك في تحصيلها وهو ما ينطوي على احتياطات مستترة، للمراكز المالية للبنوك .

رابعا – ما يجب مراعاته في إعداد قائمة الميزانية:

يجب على البنك مراعاة ما يلي في عرض قائمة الميزانية:

– تبوب الأصول والخصوم حسب طبيعتها في البنك التجاري؛

– يجب تبويب الأصول حسب سيولتها، وتبويب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها؛

– لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، ما لم يكن هناك نص قانوني؛

– لم يعد مطلوبا من البنوك أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، إنما عليها أن تميز بين الاستثمارات بغرض المتاجرة، و الاستثمارات المتاحة للبيع و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛

–يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، إذا اختلفت عن القيمة الدفترية المعدلة في القوائم المالية، لأن كلا من الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع تظهر في الميزانية بالقيمة العادلة، فإن الإفصاح الإضافي يؤثر فقط على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الجدول رقم (2–1.): نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (أصول و خصوم)

الأصول	المبالغ
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛	-
أوراق مالية حكومية و غير حكومية محتفظ بها لغرض التداول.	-
استثمارات مالية متاحة للبيع؛	-
إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى(بعد خصم المخصص)؛	-
قروض وسلفيات للعملاء؛	-
استثمارات مالية في شركات أخرى؛	-
إجمالي الأصول	

المصدر:طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ذكره ص.467.

الخصوم	المبالغ
أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛	-
الودائع المستحقة لسوق المال؛	-
المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛	-
شهادات إيداع؛	-
أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛	-
أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛	-
إجمالي الخصوم	

Source: Grégory HEEM, Op, Cit, p246

ثانيا :جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه قائمة مالية يدرج فيها كافة البنود الخاصة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بفترة محاسبية[1] ، من أجل تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة .لهذا يطلق عليها قائمة حساب الأرباح والخسائر .ويجب أن تعرض هذه القائمة النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة يتم بمقتضاها تجميع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعتها ثم الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية منها.

أولا –محتوى جدول حسابات النتائج:

وتتكون قائمة جدول حسابات النتائج مما يلي :[2]

أ .**جانب الإيرادات** :ويتضمن:

فوائد وإيرادات الاستثمار :وتمثل جميع الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح الائتمان والقروض والسلفيات، وهي تعد من أهم إيرادات البنك.

[1] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص226

[2] خيرت ضيف، **محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر.ص.259.

عمولات وإيرادات أخرى :وتمثل جميع العمولات والإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكية مثل :فوائد بيع الأوراق المالية، الآجيو، شراء وبيع العملات الأجنبية وإيجار الخزائن.

ب .جانب المصاريف :ويتضمن:

فوائد وعمولات :وتمثل الفوائد المالية التي يتحملها البنك نظير ودائع العملاء الادخارية، والعمولات تمثل مقدار المبالغ التي يدفعها البنك للبنوك والمؤسسات الأخرى مقابل الخدمات التي يؤديها له.

مصاريف إدارية ومخصصات :وتتضمن جميع مصاريف البنك من أجور ومرتبات، إيجارات، إهتلاك ، مخصصات ومستحقات الضرائب .حيث يجب التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية للمصاريف وهي

– المدفوعات للمرتبات والأجور وتمثل الجانب الأهم والأكبر من المصاريف حيث تعتمد البنوك أساسا على الأيدي العاملة بصفة كبيرة.

– التكلفة المتعلقة بالحصول على الأموال للقيام بوظيفة منح الائتمان أساسا والقيام بعمليات الاستثمار، وتمثل هذه التكلفة الفائدة المدفوعة على الودائع والأموال والمقترضة، ويمكن التعويل على هذه الأعباء باعتبارها تمثل قياسا لسياسة الإدارة في الاستحواذ على مصادر الأموال.

– ثمن الاستحواذ وتشغيل الإمكانيات المادية للبنك والمتمثلة في الإيجارات المدفوعة أو الضرائب العقارية ومصاريف تشغيل الآلات وصيانتها واستهلاكها وغير ذلك.

ثانيا –ما يجب مراعاته في إعداد جدول حسابات النتائج

يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصاريف وصولا لأرباح أو خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد اقتطاع الضرائب لغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك.

يحضر إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف عن الفترة، أما المقاصة القانونية فهي قائمة حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام .إجراء المقاصة – على سبيل الخطأ –بين بنود الإيرادات والمصاريف يمكن أن يدخل بإمكانية حساب العائد على نوع معين من الأصول، وبالطبع يعوق إمكانية تقييم مستخدمي القوائم المالية لأداء البنك .[1] ويمكن للبنك أن يعرض البنود التالية بالصافي في جدول حسابات النتائج:

– أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي؛

[1] سمير محمد عبد العزيز،» **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون(21) الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية**"، المكتب العربي الحديث، دون سنة النشر، مصر الإسكندرية، ص224.

- أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية؛

- أرباح أو خسائر التصرفات والتغيير في قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة؛

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية العوائد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتائج التعاملات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حده حتى يستطيع مستخدموا القوائم المالية تقييم أداء البنك، ويجب عرض تلك الإفصاح بالإضافة إلى الإفصاح الخاص بمصدر الحصول على الإيراد.

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية أيضا الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصاريف العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصاريف على حده حتى يتمكن مستخدموا القوائم المالية من التقييم الصحيح لأداء البنك.

الجدول رقم (2-2): نموذج قائمة حسابات النتائج وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	المبالغ
فوائد ونواتج مماثلة؛	-
فوائد وأعباء مماثلة؛	-
أرباح الأسهم؛	-
نواتج الرسوم والعمولات؛	-
أعباء الرسوم والعمولات؛	-
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛	-
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛	-
أرباح أو خسائر الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية؛	-
نواتج النشاطات الأخرى؛	-
أعباء النشاطات الأخرى؛	-
خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف؛	-
المصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الأخرى؛	-
الإجمالي	

Source: Grégory HEEM, Op, Cité, p246

ثالثا :قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات إلى تمت عليها خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل:المسحوبات و التوزيعات على الملاك،و أخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة.[1]

أولا –ما يجب أن يراعى في إعداد قائمة حقوق الملكية

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك(أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية ويراعى في ذلك أن تفصح القائمة عما يلي[2]:

–تغيرات رأس مال المدفوع (الأسهم) في أول وآخر السنتين الحالية والسابقة.

–أرصدة الاحتياطات أول وآخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبا وإيجابا.

–التغيرات في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية والسابقة وأية حركة في هذا الحساب .بالإضافة إلى صافي ربحأو(خسارة) الفترة المحاسبية السابقة والحالية.

–إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول وآخر الفترتين السابقة والحالية، والتغيرات فيها خلال الفترتين.

ووفقا لهذه القواعد يجب أن تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين كما في الجدول التالي:

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق ذكره ص. 336 .

[2] فايزة زهدي شلتوني،مرجع سابق ذكره ،ص24.

الجدول رقم: (2-3): نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	رأس مال الأسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	إحتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	الإجمالي
سنة المقارنة								
رصيد 01/01	-	-	-	-	-	-	-	-
...ربح خسارة السنة								
زيادة رأس المال تحول لإحتياطي عام أرباح موزعة رصيد 12/31	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة الحالية								
رصيد01/01....	-	-	-	-	-	-	-	-
ربح (خسارة) سنة	-	-	-	-	-	-	-	-
زيادة (تخفيض) رأس مال								
رصيد 12/31	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر :دادة دليلة ،مرجع سابق ذكره ص 124.

رابعا :قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة الميزانية .في بدايتها، مع تقسيم هذا التغيرات إلى تدفقات حسب الأنشطة التشغيلية، التمويلية والاستثمارية .

أولا –ما يجب مراعاته في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

إن البنك التجاري مسئول عن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية .والقاعدة أن أسس إعداد هذه القائمة متمثلة بالنسبة لكافة الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك التجارية طبعا، لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهده القائمة في البنوك التجارية وهي على الأتي:

–يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي؛

– المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العميل وليس المشروع .ويطلق عليها" قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".

– الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقصا المسحوبات من هذه الودائع.

–كافة المقبوضات والمدفوعات المحققة لأنشطة استثمارية، تشغيلية أو تمويلية للبنك.

–القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.

ووفقا لما سبق ودون الخروج على القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية ووفقا للطريقة المباشرة، تظهر قائمة التدفقات النقدية للبنك كما يلي:

الجدول رقم (2-4): نموذج قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
فوائد وعمولات محصلة؛	-
الفوائد المسددة؛	-
مقبوضات عن مديونيات سبق إعدامها؛	-
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين؛	-
أرباح النشاط(التشغيل) قبل التغيرات في الأصول التشغيلية؛	-
الزيادة(النقص) في الأصول التشغيلية:	-
تسهيلات مالية قصيرة الأجل؛	-
ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية؛	-
أموال مقدمة للعملاء؛	-
صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان؛	-
فائدة مستحقة على العملاء؛	-
الزيادة(النقص) في الخصوم التشغيلية:	-
ودائع العملاء؛	-
شهادات إيداع قابلة للتداول؛	-
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل؛	-
ضريبة دخل مسددة؛	-
(صافي التدفقات من أنشطة التشغيل1)	-
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:	-
المقبوضات من استبعاد (إغلاق)فرع؛	-
كوبونات محصلة؛	-
فوائد محصلة؛	-
مقبوضات من بيع أوراق مالية غير تجارية؛	-
شراء أوراق مالية غير متداولة؛	-

شراء أصول ثابتة؛	-
(صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار2)	-
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:	-
إصدار سندات؛	-
إصدار أسهم ممتازة؛	-
سداد قروض طويلة الأجل؛	-
صافي النقص في القروض الأخرى؛	-
توزيعات على المساهمين؛	-
(صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل3)	-
أثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها؛	-
صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها؛	-
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة؛	-

المصدر :دادة دليلة، مرجع سبق ذكره، ص126

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية للبنك

تعتبر القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي كما تعتبر المرآة العاكسة لأداء أي مؤسسة، خاصة إذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقة عن المركز المالي لها، وفيما يلي نعرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

1- قائمة الميزانية:

الجدول رقم(3 -1):قائمة الميزانية لبنك BNA في 2012/12/31

الوحدة:دج

أصول	2012	2011	الملاحظة
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛	246 496 510	213 006 730	2-1
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛	220	296	2-2
أصول مالية جاهزة للبيع؛	226 777 743	239 656 853	2-3
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛	279 869 346	117 835 306	2-4
سلفيات وحقوق على الزبائن؛	1 134 166 014	900 468 993	2-5
أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق؛	14 032 319	14 032 319	2-6
الضرائب الجارية /أصول؛	10 545 014	11 683 300	2-7
الضرائب المؤجلة /أصول؛	542 827	476 378	2-7
أصول أخرى؛	36 353 484	25 336 651	2-8
حسابات التسوية؛	80 246 683	67 628 733	2-9
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	7 753 425	7 404 622	2-10
العقارات الموظفة	-	-	
الأصول الثابتة المادية	23 070 561	23 012 318	2-11
الأصول الثابتة غير المادية	225 572	120 283	2-12
فارق الحيازة	-	-	
إجمالي الأصول	**2 060 079 717**	**1 620 662 782**	

www.bna-bank.dz

الجدول رقم (3-2):قائمة الميزانية لبنك BNA في 2012/12/31

الوحدة :دج

خصوم	2012	2011	الملاحظة
البنك المركزي	-	-	
ديون تجاه الهيئات المالية؛	110 841 943	48 006 753	2-13
ديون تجاه الزبائن؛	1 325 198 501	970 673 130	2-14
ديون ممثلة بورقة مالية؛	16 266 146	16 506 818	2-15
الضرائب الجارية/خصوم؛	9 156 526	11 382 862	2-16
الضرائب المؤجلة/خصوم؛	164 757	163 339	2-16
خصوم أخرى؛	278 753 158	277 474 800	2-17
حسابات التسوية؛	85 374 798	80 954 116	2-18
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛	9 059 412	3 711 700	2-19
إعانات التجهيز/إعانات أخرى للإستثمارات؛	-	-	
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛	40 612 095	42 034 337	2-20
ديون تابعة؛	14 000 000	14 000 000	2-21
رأس المال؛	41 600 000	41 600 000	2-22
علاوات مرتبطة برأس المال؛	-	-	
إحتياطات؛	86 804 864	65 647 403	09
فارق التقييم؛	944 726	14 122 289	2-23
فارق إعادة التقييم؛	14 122 289	14 122 289	2-24
ترحيل من جديد(-/+)؛	2	661 676	2-25

نتيجة السنة المالية(-/+)؛	27 180 499	34 819 139	2-26
إجمالي الخصوم	**2 060 079 717**	**1 620 662 782**	

www.bna-bank.dz

2- جدول حسابات النتائج

الجدول رقم(3-3): جدول حسابات النتائج لبنك BNA في 12/31/ 2012

الوحدة :دج

الوحدة : دج	2012	2011	الملاحظة
+فوائد ونواتج مماثلة؛	75 390 049	64 529 067	4-1
-فوائد وأعباء مماثلة؛	(13 144 951)	(9 464 869)	4-1
+عمولات (نواتج)؛	1 744 808	1 884 608	
-عمولات(أعباء)؛	(11 561)	(19 769)	4-2
-/+أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛	64	10	4-2
-/+أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛	88 954	8 734	4-3
+نواتج النشاطات الأخرى؛	83 206	92 183	4-4
-أعباء النشاطات الأخرى؛	-	-	4-5
الناتج البنكي الصافي	**64 150 441**	**57 012 496**	
-أعباء استغلال عامة؛	(14 356 324)	(12 700 957)	4-6
-مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛	(1 184 170)	(1 089 917)	4-7
. الناتج الإجمالي للإ ستغلال	**48 609 947**	**43 221 622**	
-مخصصات المؤونات،وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للإسترداد	(20 899 748)	(13 206 079)	4-8

+استرجاعات المؤونات،خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة	8 561 795	16 147 717	4-9
ناتج الإستغلال	**36 271 994**	**46 163 260**	
-/+أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛	-	-	4-10
+العناصر غير العادية(نواتج)؛	-	-	4-11
-العناصر غير العادية(أعباء)؛	-	-	4-12
الناتج قبل الضريبة	**36 271 994**	**46 163 260**	
- ضرائب على النتائج و ما يماثلها	**(9 156 526)**	**(11 382 862)**	**4-13**
الضريبة المؤجلة على النتائج	**65 031**	**38 741**	**4-13**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**27 180 499**	**34 819 139**	

www.bna-bank.dz

3- قائمة خارج الميزانية

الجدول رقم (3-4):قائمة خارج الميزانية لبنكBNA في 2012/12/31

الوحدة :دج

الوحدة : دج	2012	2011	الملاحظة
إلتزامات ممنوحة	**1 003 415 673**	**656 354 071**	
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛	226 015 26 2	195 278 256	3-1
التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛	532 521 805	246 783 830	3-2
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛	1 803 061	211 380 153	3-3
التزامات ضمان بأمر الزبائن؛	226 422 920	211 380 153	3-4
التزامات أخرى ممنوحة؛	16 652 625	1 835 225	3-5
إلتزامات محصل عليها	**961 176 704**	**903 693 203**	
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛	-	-	3-6
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛	395 881 131	338 397 631	3-7
التزامات أخرى محصل عليها؛	565 295 573	565 295 573	3-8

www.bna-bank.dz

الفرع الثالث :بيان التوافق بين القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي:

تم عرض القوائم المالية **للبنك الوطني الجزائري** لسنة 2012، وفق النظام المحاسبي المالي، وما سنقوم به في هذا المطلب هو محاولة مطابقة هذه القوائم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.

أولا :عرض القوائم المالية BNA وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم" 01 عرض القوائم المالية"

يهدف هدا المعيار إلى عرض الكشوفات المالية للكيان مع ضمان مقارنتها بالكشوفات المالية للسنوات السابقة و الكشوفات المالية للكيانات الأخرى، و أيضا يحدد لنا هدا المعيار التوجيهات العامة لعرض الكشوفات المالية، و كدا الحد الأدنى من متطلبات محتواها.

يجب على الكيان تحديد كل جزء من أجزاء الكشوفات المالية بوضوح و كدا عرض المعلومات الآتية بشكل بارز.

- إسم المؤسسة؛
- بلد التأسيس؛
- الشكل القانوني للمؤسسة؛
- الفترة المالية؛
- ملخص النشاط؛
- عملة القيد؛

تشمل الكشوفات المالية العناصر الآتية:

- قائمة الميزانية؛
- قائمة جدول حسابات النتائج؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الملاحق التي توضح السياسات المحاسبية وإيضاحات عن مختلف التغيرات؛

نجد البنك قد إستحود على بعض العناصر و تتمثل في بلد التأسيس و الشكل القانوني،إسم المؤسسة.

قام البنك بعرض قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية و قائمة جدول حسابات النتائج و فق النظام المحاسبي المالي ولم يقم البنك بعرض أو شرح للمبادئ والسياسات المحاسبية. كما أن البنك لم يقم بعرض كل من جدول تدفقات الخزينة وجدول التغير في حقوق الملكية، ولم يعطي أي توضيحات لذلك.

أ :**قائمة الميزانية** : يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، الفصل بين الأصول والخصوم في الميزانية، وهذا ما أخذ به في نموذج قائمة الميزانية في النظام09-05 ، كما أن النظام اشترط الترتيب التنازلي لاستحقاقات السيولة، كما هو مطلوب ضمن المعايير المحاسبية الدولية1 ، إضافة إلى تقسيم الأصول إلى مادية وغير مادية.

- **الأصول** :وقد تضمنت ما يلي:

1-النقد بالصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية، ونجد أن مدونة النموذج المحددة من طرف بنك الجزائر للتصريح بالوضعيات المحاسبية الشهرية، توضح ما يتضمنه هدا الحساب R20.فالصندوق يحتوي على الأوراق والقطع النقدية بالعملة الجزائرية أو الأجنبية، كذلك القطع والسبائك الذهبية، إضافة إلى قيم أخرى(كالطوابع...) .أما البنك المركزي فيمثل الحسابات المفتوحة بالدينار من قبل البنك لدى بنك الجزائر، إضافة إلى تسهيلات الودائع .وأخيرا أرصدة الحسابات المفتوحة من طرف البنك لدى المصالح المالية لبريد الجزائر .[1]

فنجد أن البنك وضع كل هذه الحسابات في مبلغ إجمالي قدره 510 496 246 مليون دج؛

1-أصول مالية مملوكة لغرض التعامل بمبلغ 220 مليون دج؛

2-أصول مالية جاهزة للبيع بمبلغ 743 777 226 مليون دج؛

3-سلفيات وحقوق على الهيئات المالية 346 869 279مليون دج؛

4-سلفيات وحقوق على الزبائن 014 166 134 1مليون دج؛

5-أصول مالية مملوكة إلى غاية استحقاقها بمبلغ 319 032 14مليون دج؛

ولقد قام البنك بالإفصاح عن مجمل هذه الحسابات كل على حده وفقا لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي؛ IAS 30

6-الضرائب الجارية – أصول :ويسجل في هذا الحساب التسبيقات والمبالغ المدفوعة للدولة؛ 014 545 10م دج؛

[1] بنك الجزائر، تعليمة محافظ بنك الجزائر رقم 06 :- 08 المتضمنة إعداد الوضعيات المحاسبية الشهرية (مدونة نموذجR20)و ملحقاتها ،ص9.

7-الضرائب المؤجلة – أصول :وهو حساب الضرائب القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة 827 542م دج؛

8-أصول أخرى :ويتضمن المخزونات والحقوق على الغير دون أي تقييم أو فرز لكل منهما وتظهر بمبلغ إجمالي قدره 484 353 36مليون دج؛

9-حسابات التسوية بمبلغ 683 246 80 مليون دج؛

10-المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة :وهي السندات سواء طويلة أو قصيرة بمبلغ 425 753 7مليون دج ؛

11-العقارات الموظفة :لا توجد لدى البنك أي العقارات والأملاك المؤجرة أو غير ذلك؛

12-الأصول الثابتة المادية :وتضم الأراضي والمباني والآلات والمعدات التي يستخدمها البنك، وهي تظهر بمبلغ 561 070 23 مليون دج؛

13-الأصول الثابتة الغير مادية :وتضم العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، رخص الإستغلال، مصاريف التطوير...إلى غير ذلك، وتظهر في الميزانية بمبلغ إجمالي قدره 572 225 مليون دج؛

14-فارق الحيازة: لم يظهر هذا الحساب في ميزانية 2012؛

- **الخصوم** :وتضمنت ما يلي:

يؤخذ في جانب الخصوم الترتيب حسب الدفع للالتزامات، فنجد أن بنكBNA عرض قائمة الخصوم في الميزانية كما يلي:

1-لا توجد للبنك أرصدة دائنة لبنك الجزائر (البنك المركزي) ؛

2-ديون تجاه الهيئات المالية بمبلغ قدره 943 841 110مليون دج؛

3-ديون تجاه الزبائن بمبلغ قدره 501 198 325 1مليون دج؛

4-ديون ممثلة بورقة مالية بمبلغ 146 266 16مليون دج؛

وتعد هذه المستحقات ضمن ما تطلبه المعيار30 في شكل ميزانية البنك؛

5-الضرائب الجارية –خصوم بمبلغ 526 156 9مليون دج، أي أن للبنك ضرائب واجب دفعها من سنوات سابقة؛

6-الضرائب المؤجلة –خصوم بمبلغ 757 164مليون دج؛

7-خصوم أخرى وتقدر بمبلغ 158 753 278مليون دج؛

8-حسابات التسوية وقدرت بمبلغ 798 374 85مليون دج؛

9-أما مؤونة تغطية الأعباء والمخاطر فيتم إيضاحها بمبلغ 412 059 9مليون دج؛

10-لا توجد هناك إعانات للتجهيز أو إعانات أخرى للاستثمارات؛

11-لقد أوضح البنك قيمة الأموال الموضوعة لتغطية المخاطر المصرفية العامة ضمن ما أورده النظام 09-04 بمبلغ قدره 095 612 40 مليون دج؛

12-توجد ديون تابعة للبنك 000 000 14دج؛

13-رأس مال البنك والذي تم رفعه إلى 000 600 41مليار دج؛

14-الاحتياطات بمبلغ 864 804 86مليون دج؛

15-فارق التقييم 726 944مليون دج؛

16-فارق إعادة التقييم 289 122 14مليون دج؛

17-الترحيل من جديد (**2**) مليون دج؛

18-نتيجة السنة المالية 499 180 27مليون دج؛

ونجد أن بنك الوطني الجزائري قد استوفى شروط ومتطلبات النظام المحاسبي المالي في عرض حسابات كل من الأصول والخصوم.

ب -قائمة خارج الميزانية:

تعد قائمة خارج الميزانية من القوائم المالية المطلوبة ضمن القوائم المالية للبنوك، في النظام المحاسبي المالي، وقد أوردها بنك الوطني الجزائري في القوائم المالية لسنة 2012.

فنجد أن الالتزامات المقبوضة قد انخفضت من 673 415 003 1مليون دج سنة 2012 إلى 071 354 656 مليون دج2011 .

-حيث كانت نسبة الانخفاض هي 28 ٪، وهي بالأساس تأكيد فتح للاعتماد المستندة، التي تعتبر جزء من المشاريع الاستثمارية الكبرى، و العمل على فك الارتباطات ضمانات الدولية الملحقة بها.

-في حين أن الالتزامات المدفوعة قد ارتفعت من203 693 903 سنة 2011 إلى 704 176 961 مليون دج سنة2012 .

ج- قائمة جدول حسابات النتائج:

فنجد أن الناتج البنكي الصافي يقدر ب 441 150 64 مليون دج نتيجة طرح كل من الفوائد والأعباء المماثلة و)عمولات (الأعباء وأعباء النشاطات الأخرى،(-/+) كل من الأرباح والخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة أو المتاحة للبيع من إيرادات التشغيل والمتمثلة في :الفوائد والنواتج المماثلة، عمولات (النواتج)، إضافة إلى نواتج النشاطات الأخرى .وتم طرح مبلغ الناتج البنكي الصافي من أعباء الاستغلال العامة ومخصصات الإهتلاك للأصول الثابتة للحصول على الناتج الإجمالي للاستغلال بمبلغ 947 609 48 مليون دج.

والذي تم طرح مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات الغير قابلة للاسترداد، وإضافة استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة .ليتم الحصول على ناتج الاستغلال الذي هو بقيمة: 994 271 36 مليون دج.

وبما أن البنك ليست لديه أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى فإن نتيجة الإستغلال تبقى بقيمتها السابقة و نطرح منها قيمة الضريبة المؤجلة على النتائج و ما يماثلها(526 156 9) مليون دج.ونضيف لها الضريبة المؤجلة على النتائج بقيمة 65031 مليون دج.

ليكون الناتج الصافي لسنة 2012 يقدر ب 499 180 27 مليون دج.

الفرع الرابع :القوائم المالية للبنك BNA ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية :

تعد ثقافة إدارة المخاطر في الأدوات المالية من الجذور الراسخة في تقاليد البنك، وهي أحد أهم مبادئه الأساسية للتسيير، وقد عمل البنك على تطوير مناهج السيطرة على إدارة المخاطر ضمن آليات تنظيمية صارمة في هذا المجال.

أولا :مطابقة القوائم المالية مع المعيار07 الأدوات المالية -الإفصاحIFRS :

يتطلب المعيار المعدل إفصاح إضافي حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة، إضافة إلى الإيضاحات اللازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية والأصول المستخدمة في إدارة السيولة.

ونجد أن النظام رقم09-08 المؤرخ: في 29 ديسمبر 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، قد وضح تعريف كل المصطلحات المتعلقة بالأدوات المالية، كما قام بتصنيف كل من الأصول والخصوم المالية .حيث تصنف الأصول المالية إلى الفئات التالية :[1]

- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة؛
- تسليفي وحقوق؛
- أصول مالية متاحة للبيع؛
- أصول مالية أخرى؛

حيث يرتبط هذا التصنيف بنية المؤسسة في الحصول على هذه الأصول .

وتصنف الخصوم المالية إلى فئتين هما:

- خصوم مالية محتفظ بها بغرض المعاملة؛
- الخصوم المالية الأخرى؛

و من خلال القوائم المالية نلاحظ ما يلي:

- قام البنك بعرض الإلتزامات بقيمتها الإسمية وليس بقيمتها العادلة، ولم يقم بأي توضيحات أخرى فيما يخص القيمة العادلة، أما بالنسبة للمخاطر المتعلقة بها فلم يتعرض لها البنك؛

- لم يتعرض البنك لأي إفصاح يخص الضمانات البنكية ،سواء طريقة تقييمها،أو طرق التعامل بها، (بيع أوإعادة رهن)؛
- لم يفصح البنك عن أي فروقات في التقييم للأصول المالية؛
- لم يفصح البنك عن أي حالات عجز لسداد القروض لسنة2012 ؛
- لم يفصح البنك عن أي تغييرات(ربح/خسارة)ناجمة عن تغيرات في سعر الصرف الأجنبي؛
- قام البنك بالإفصاح عن قائمة الإيرادات والمصاريف ضمن قائمة جدول حسابات النتائج، دون أي إيضاحات إضافية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 ، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية العدد 14 ، بتاريخ 25 :فيفري 2010 ، ص 20-21

ثانيا:السياسات المحاسبية

يتعرض المعيار IFRS 07إلى ما تعرض له المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 في الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة وأسس القياس في إعداد القوائم المالية، من أجل فهم وتفسير القوائم الماليةوذلك من خلال ما يلي:

– وصف لأنواع التحوطات :لم يتعرض البنك لشرح أو تصنيف لأي من المخاطر سواء مخاطر السيولة، مخاطر الإئتمان، مخاطر غسيل الأموال أو سعر الصرف.

–كما أن هدف المعيار IFRS07 هو إلزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، وكيفية تسييرها.

– أما بالنسبة للمعلومات أو الإفصاحات النوعية عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، يشترط المعيار الإفصاح عن معلومات التعرض للمخاطرة و كيفية نشأتها حيث تتركز أهم المخاطر فيما يلي:

– **مخاطر الإئتمان** :يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض ويحاول التحكم فيها أو التخفيض من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض و إنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها ،فعجز عدد صغير من العملاء عن الدفع يمكن أن يولد خسارة كبيرة، و BNA لم يفصح بدلك.

– **مخاطر السيولة** :يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر السيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال ويظهر هذا في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الإقتراض من السوق النقدي.

– **مخاطر معدل الفائدة**: و تعرف بأنها تراجع في الإيرادات نتيجة لتحركات في أسعار الفائدة، حيث يؤثر دلك على قيمة الميزانية و عوائدها.

–**مخاطر رأس المال** :يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لإمتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث،و باتالي تؤثر على المودعين و الدائنين، لهدا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث أنه يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

– **مخاطر السوق** :وهي مخاطر الإنحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.

- **المخاطر التشغيلية** :وهي المخاطر المتصلة بأوجه الإختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وفي رفع التقارير وقواعد رصد المخاطر الداخلية، هذا في غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، ما يمكنه أن يستمر بإغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة دون إتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، وينتج عن ذلك عواقب وخيمة.

أما المخاطر العامة هي التي يصعب التنبؤ بها و تخرج عن إرادة كل من العميل و البنك و التي تتمثل في مخاطر التضخم،و التغيرات في الأنظمة الاقتصادية و السياسية و غيرها،و لكن البنك BNA لم يبدي أي إفصاح أو تفصيل يضم توضيح يخص هذه المخاطر.

المطلب الثاني:مناقشة النتائج

بعد عرض النتائج الخاصة بالدراسة نأتي الآن ننتقل إلى المطلب الثاني و المتمثل في مناقشة النتائج و التي من خلالها سوف نقوم بتفسير النتائج وإختبار الفرضيات من خلال ربطها بالنتائج.

تقوم البنوك بإعداد قوائمها المالية و هل يتم دلك وفق متطلبات الإفصاح و النظام المحاسبي المعمول به حاليا.

الفرضية الأولى :"قامت البنوك الجزائرية بإعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي والنظام 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر2009 ، وقد اتضح أن هذه الفرضية خاطئة، فلم يقم البنك بعرض كل من جدول التدفقات الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة، واكتفى بعرض قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية، دون أي ملاحق أو إيضاحات متممة."

الفرضية االثانية :"يساهم النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة واضحة للمركز المالي للبنك من خلال القوائم المالية وذلك بالإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لمستخدمي هذه القوائم ، ونجد أن النظام المحاسبي المالي استمد فلسفته ومتطلباته من معايير محاسبة الدولية، وهذا ما سيعطى صورة جيدة للمركز المالي للبنوك الجزائرية ومنه فالفرضية صحيحة."

الفرضية الثالثة :" يتم الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الجزائرية عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ، فنجد أن البنك قام بعرض أصوله المادية بالتكلفة التاريخية، أما أصولها لغير مادية فقد تم عرضها بالقيمة العادلة .وبالنسبة للالتزامات فهي أيضا عرضت بالتكلفة التاريخية ومنه فالفرضية صحيحة نسبيا، حيث أن البنك لم يقدم أية إيضاحات أخرى تخص الأدوات المالية."

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري سنة 2012 ، والتي تعتبر من مخرجات النظام المحاسبي المالي، و المتمثلة في قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، وجدول حسابات النتائج، للبنك خلال السنة،ومن ثم القيام بتحليل محتويات القوائم المالية في ما إذا كانت تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.

وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لم يفصح البنك عن الإلتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة والمتضمنة عناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن تحدث عنها التزامات طارئة؛
- لم يقم البنك بتوضيح أو تفسير لقيمة كل نوع من المخاطر؛
- لم يقم البنك بعرض قائمة حقوق الملكية، ولم يورد أي توضيح يخص ذلك؛
- لم يقم البنك بعرض قائمة التدفقات النقدية ولم يعطي أي توضيح لذلك؛
- لم يقم البنك بعرض أي إيضاحات في ما يخص المعيار الدولي رقم : 19 منافع العاملين؛
- لم يقم البنك بعرض أي إيضاحات في ما يخص المعيار الدولي رقم : 21 التغيرات في أسعارا لصرف الأجنبي؛
- لم يقم البنك بعرض التقرير السنوي؛

الخاتمة العامة

الخاتمة:

انطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها و بالتالي التأثير على قرارات الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة و الخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة و الموضوعية ،و هدا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولي و تعمدت في إصدار معايير محاسبية دولية و تتمثل في البيانات الواجب الإفصاح عنها في معيار التقرير المالي (IFRS07) و هدا في ظل إعتماد المؤسسات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة :

من خلال مراجعة القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية، والتي يمكن تعميمها على مختلف البنوك الجزائرية لأنه تنطبق عليها نفس القوانين:

- ✓ لم يقم البنك بالإفصاح عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة، المتضمنة لعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة.
- ✓ لم يلتزم البنك في إعداد القوائم المالية بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي .فمن خلال إجراء المقارنة بين القوائم المالية لبنك BNA والمعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي، فنجد هناك بعض النقائص الواضحة خاصة في السياسات المحاسبية والمتمثلة في:

– عدم الإفصاح عن سياسات البنك في منح القروض والتسهيلات الائتمانية أو أسعار الفائدة؛

– عدم الإفصاح عن أسعار الصرف المستخدمة في تقويم العمليات بالعملات الأجنبية؛

– عدم الإفصاح عن الطريقة المتبعة في إهتلاك الأصول ومعدلات هذا الإهتلاك؛

– عدم الإفصاح عن السياسات المعتمدة لتحديد خسائر القروض والسلفيات(السياسات المتبعة مع الديون المعدومة)؛

– عدم الإفصاح عن مختلف المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لها؛

✓ عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها .

فقد تبين للباحث ومن الإطلاع على القوائم المالية لبنك الوطني الجزائري، أن الإفصاح إقتصر فقط على قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية .فيما عدا ذلك لم يقم البنك بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات السليمة ومن أمثلة ذلك:

- جدول التدفقات النقدية؛
- جدول التغير في الأموال الخاصة؛
- الملاحق والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛

رغم أن كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج عرضا إلى حد ما معلومات عن التدفقات النقدية، ولكن ليست بالتفصيل، كما في قائمة التدفقات النقدية.

ونجد أن كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم (01)والنظام المحاسبي المالي، ألزم بإعداد وعرض هذه القائمة، فهي مهمة بالنسبة للبنك، حيث أنها تستخدم في تقييم مخاطر الإئتمان، و التزود بالمعلومات التي تساعد في التخطيط و مراقبة التدفقات النقدية ، و هي مهمة لمستخدمي القوائم المالية حيث أنها تقوم بتقييم البنك على قدرة سداد الديون والإلتزامات، بالإضافة إلى تأمين السيولة.

كذلك الأمر بالنسبة لقائمة حقوق الملكية فهي توضح قائمة مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق الملكية من عمليات رأس المال.

غياب الملاحق و الإيظاحات المتممة للقوائم المالية للبنك و التي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و التي لا يمكن ذكرها في القوائم المالية .

الإقتراحات و التوصيات:

من خلال دراستنا لموضوع النظام المحاسبي المالي ودوره في تعزيز وظيفة الإفصاح في البنوك التجارية يمكننا أن نقترح ما يلي:

ضرورة قيام بنك BNA بإعداد و نشرا لقوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي (01) والنظام رقم 09- 05المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 وهي كالتالي:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- خارج الميزانية؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛
- الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛

وذلك أن كل قائمة من القوائم المالية تعتبر أحد أهم أدوات الإفصاح المحاسبي التي يمكن الإعتماد عليها للحصول على المعلومات.

تشجيع البنوك الجزائرية على تكييف أنظمتها المحاسبية على ما تستلزمه المعايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بطريقة المعالجة الإفصاح و تقديم القوائم المالية.

إن إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، بتطبيق كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، سوف يكسب القوائم المالية للبنوك مصداقية وموثوقية أكبر، مما سيسمح بمقارنة أداء البنوك الجزائرية مع نظيرها من البنوك المجاورة.

دراسة تجارب و خبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي فيما يخص المعايير و النظام المحاسبي المالي،و محاولة الإستفادة منها في تطوير النظام المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة عدد المحاسبين والموظفين المؤهلين والقادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

آفاق البحث:

في الأخير إن كل عمل و مهما كانت الجهود المبذولة فإنه لا يخلو من النقائص و هدا العمل عبارة عن جزء صغير من سلسلة كبيرة في مجال المحاسبة الدولية و القطاع البنكي ،كما نتمنى أن تكون إسقاط لواقعنا الوطني بصفة خاصة ليكون الباحث بدراسته مرآة لاقتصاده الوطني .

من خلال المواصلة في البحث يمكننا إقتراح بعض المواضيع في مجال محاسبة البنوك الجزائرية.

- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وجودة المعلومة المحاسبية.
- دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي على أداء البنوك الجزائرية

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1-فايق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمان سالم، **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، الأردن،2008.

2-خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية -الطرق المحاسبية الحديثة-**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، .الأردن،2004 ص123

3-جعفر عبد الإله نعمة، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، . الأردن،2007 ،ص46

4-فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم،"**محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص29

5-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم،" **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص35

6-عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي،" **تحليل ونقد القوائم المالية**"، دار الكتب المصرية، مصر، 1993 ،ص23

7-غانم شطاط المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ،الطبعة الأولى، مكتبة نوميديا للنشر ، 22 شارع فيطوني عبد المالك ,قسنطينة 2009 ص 17.

8-طارق عبد العال حماد، "**التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص12 .

9-خالد جمال الجعارات،"**معايير التقارير المالية الدولية2007 IAS/IFRS**"الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.،2008 ،ص 94

10-الطاهر لطرش -**تقنيات البنوك**-ديوان المطبوعات الجامعية -طبعة 2 ص. 20

11-حنان رضوان حلوة، " **نظرية المحاسبة** " ، مديرية الكتب والدطبوعات الجامعية، حلب، سوريا،سنة 9911،ص218

12-محمد جمال علي هلالي ، عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات . التأمين)**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،. 2007 ص. 232

13-خيرت ضيف، **محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر . ص259 .

14-سمير محمد عبد العزيز، » **اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون (21) الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية "** ، المكتب العربي الحديث، دون سنة النشر، مصر الإسكندرية، ص224

المذكرات و الأطروحات:

15-سفيان بالقاسم، **النظام المحاسبي المالي و ترشيد عملية إتحاد القرار في سياق العولمة و الأسواق المالية**،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2009-2010،ص246.

16-مسعود رواي "**أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي** المالي" مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013/2012،ص 30 .

17-دادة دليلة ،**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012،ص23.

18-فايزة زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005.ص 25.

19-توفيق زرمان "**فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة** ،"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية جامعة متنوري– قسنطينة سنة 2006،ص21.

20-محمد فتاح، **دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه –** حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2000 .ص 22.

21-توفيق زرمان "**فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة** ،"**مذكرة مكملة** لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة متنوري ،قسنطينة، سنة 2006.

22-مسعود رواي " **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**" مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013/2012.

المجالات و الملتقيات:

23-أبت محمد مراد ،أبجري سفيان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف"،ملتقى دولي حول **الإطار المفاهيم للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS**،الجزائر،13-15 أكوبر 2009،ص4-3.

24-لطيف زيود، حسان قيطيم، أحمد فؤاد مكية،"**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،المجلد 29 .، العدد 19.

25-بوطرفاية أحمد،بختي إبراهيم و شعوبي محمود فوزي خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبي الدولية IAS/IFRS مجلة الباحث ،سلسلة العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير،العدد 07 ،ورقلة2009/2010 ص84.

26-طارق عبد العال حماد،" **موسوعة معايير المحاسبة-شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية-عرض القوائم المالية**" (**2**) الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003 ، ص-447 – 448.

27-بن فرج زينة **الاتجاهات العالمية للإفصاح في البنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة بأجي مختار عنابه ، 22/21 نوفمبر 2007، ص6-7,

28-عبد العزيز الدغيهم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو ، " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري** " ، جامعة تشرين سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ،العدد 2006 . 3 ص25

29-طارق عبد العال حماد،"**موسوعة معايير المحاسبة-المحاسبة على الاستثمارات والمشتقات المالية**"-، الجزء الثالث، مكتب الناسخ حيت للكمبيوتر والطباعة، مصر،2002،ص 13 .

القوانين و المراسيم:

30-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 02 ، النظام 92-08 المؤرخ في:17 نوفمبر 1992 المتضمن المخطط المحاسبي للبنوك والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد13،ص19.

31-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام 08-09المؤرخ في 2009/12/29، المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 14، ص19 .

المراجع باللغة الأجنبية:

33-Source: Grégory HEEM**,** Op, Cit, p246

المواقع الإلكترونية:

34-www.bank-bna-bilan.dz-34

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول حسابات النتائج لسنة 2012

BILAN ARRETE AU 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêetsproduits assimilés	4.1	75 039 049	64 529 067
- Intérêtsetcharges assimilées	4.1	- 13 144 951	9 464869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions(charges)	3.4	- 11 561	- 19 967
+/- Gainsoupertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gainsoupertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	-8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 381
- Chargesdes autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**012 49657**
- Chargénérales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700957
- Dotationsaux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 08917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**221 62243**
- Dotationsaux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 14717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**163 26046**
+/- Gainsoupertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Elémentsextraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**163 26046**
- Impôtssur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DEL'XERCICE	**4.14**	**27 180 499**	**819 13934**

الملحق رقم 2 : قائمة الميزانية (أصول) لسنة 2012

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		060 0792 717	6201 662 782

الملحق رقم (02):جدول قائمة الميزانية (خصوم) لسنة 2012

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	6201 662 782

الملحق رقم (04) : جدول قائمة خارج الميزانية لسنة 2012

HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 003 415 673**	**656 354 071**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	226 015 262	195 278 256
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	532 521 805	246 783 830
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	1 803 061	1 076 607
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	**3-5**	16 652 625	1 835 225
ENGAGEMENTS RECUS :		**961 176 704**	**903 693 203**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	395 881 131	338 397 631
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

الفهرس	الصفحة
الإهداء.....	I
الشكر.....	II
الملخص	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	V
قائمة الملاحق.....	V
قائمة الإختصارات و الرموز.....	VI
المقدمة..... أ	أ
الفصل الأول:الأدبيات النظرية و التطبيقية	
تمهيد.....	02
المبحث الأول.....	03
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي البنكي	03
الفرع الأول: تعريف بالنظام المحاسبي البنكي.....	03
أولا: تعريف بالنظام المحاسبي المالي.....	03
ثانيا : النظام المحاسبي البنكي.....	04
الفرع الثاني: خصائص و عناصر النظام المحاسبي البنكي.....	05
أولا: خصائص النظام المحاسبي البنكي.....	05
ثانيا: عناصر النظام المحاسبي البنكي.....	05
الفرع الثالث : مبادئ النظام المحاسبي البنكي.....	07
المطلب الثاني: المخطط المحاسبي البنكي.....	08
الفرع الأول: نشأة المخطط المحاسبي للبنوك.....	09
الفرع الثاني :مبادئ المخطط المحاسبي للبنوك.....	09
الفرع الثالث :أهداف المخطط المحاسبي للبنوك.....	09

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي.....	10
الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي.....	10
الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك.....	11
الفرع الثالث: الا فصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبي الدولية.....	11
أولا –الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبيIAS01.....	11
ثانيا –الإفصاح حسب محتوى المعيار المحاسبيIFRS07.....	12
ثالثا– متطلبات المعيارIFRS07.....	13
المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية	14
المطلب الأول:الدراسات العربية.....	14
أولا :دراسة **فايز زهدي الشلتوني**.....	14
ثانيا: دراسة– دادة دليلة	14
ثالثا:– دراسة توفيق زرمان.....	15
خلاصة الفصل.....	17
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	**19**
المبحث الأول:الطريقة و الأدوات.....	20
المطلب الأول:طريقة الدراسة.....	20
أولا:منهج الدراسة.....	20
ثانيا:عينة الدراسة.....	20
ثالثا:طبيعة متغيرات الدراسة.....	28
المطلب الثاني:الأدوات المستعملة في جمع المعلومات.....	39
أولا:المقابلة الشخصية.....	29
المبحث الثاني:عرض و مناقشة النتائج.....	30
المطلب الأول:دراسة النتائج.....	30
الفرع الأول:إعداد القوائم المالية وفقIAS.....	30
أولا:قائمة المركز المالي.....	30
ثانيا:قائمة حسابات النتائج.....	25
ثالثا:قائمة التغير في حقوق الملكية.....	38

رابعا:قائمة التدفقات النقدية.....	40
الفرع الثاني:عرض القوائم المالية للبنك.....	42
أولا:قائمة المركز المالي.....	43
ثانيا:قائمة حساب النتائج.....	46
ثالثا:قائمة التغير في حقوق الملكية.....	48
الفرع الثالث:بيان توافق القوائم المالية وفق IASوSCF.....	49
أولا:عرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS01	49
الفرع الرابع: القوائم المالية للبنك و متطلبات الإفصاح على الأدوات المالية.....	53
أولا: مطابقة القوائم المالية مع المعيار المحاسبي IFRS07	53
ثانيا:السياسات المحاسبية.....	54
المطلب الثاني :مناقشة النتائج.....	56
خلاصة الفصل.....	57
الخاتمة.....	**59**
قائمة المصادر و المراجع.....	63
الملاحق.....	68
الفهرس.....	73